1

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

مقاربات لفهم العون الخارجي

اتسم مناخ السياسة الدولية الذى ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بطابع التوتر العنيف والشكوك المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى، بعد انهيار التحالف الذى ضم المجموعة الواسعة من الدول ذات التباينات الأيديولوجية المختلفة فى صراعها المشترك ضد القوى النازية. وقد زاد من حدة هذا التوتر ظهور تطلعات جديدة على الجانبين، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة اقتصادية هائلة، حيث كان فى جعبتها حوالى ثلثى ذهب العالم، الأمر الذى جعلها أكبر دولة دائنة فى العالم، وذات قوة عسكرية استطاعت بها أن تضع حداً للحرب(١)

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها مع علامات النصر التى بدأت تلوح فى الأفق باتفاقية "بريتون وودز"، والتى كان الهدف منها فى البداية هو محاولة إعادة بناء أوربا الجديدة بعد الدمار الذى حاق بها من جراء الحرب العالمية الثانية، والتى تم على أساسها نشأة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥. (٢)

كما انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أخرى لكى تحافظ بها على مستويات المعيشة المرتفعة، والتوظف، من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي، وأن تكسب حلفائها فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأيديولوجية الماركسية، ومن ثم فقد تم وضع برنامج مارشال أو "برنامج الإنعاش الأوربي"، والذى عمل على تقديم المعونات لتلك الدول التى يعانى اقتصادها من تدهور خطير.(٣)

وبالفعل تم تقديم كثير من المعونات لدول أوربا الغربية فى صورة قروض ميسرة ومنح ومساعدات، بالإضافة إلى الإنفاق العسكرى وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.

وفى مواجهة الولايات المتحدة ظهر الاتحاد السوفيتى بعد نجاحه هو الآخر فى تحقيق هدفه الاستراتيجى الأول والذى كان قائماً على تصفية التوسع النازى على حدوده، مما ساعده على ترسيخ سيطرته العسكرية والسياسية على منطقة شرق أوربا، ومن ثم تكتيلها فى حزام أمنى عريض، أصبح ركيزة أساسية للدفاع عن كيانه ونفوذه ومصالحه ضد أى تهديد، وقد عُرفت هذه الفترة بالحرب الباردة. سعى فيها كلاً من القطبين إلى بسط نفوذه وتكثيف جهوده للضغط على الآخر.(٤)

وكان الطريق لمحاولة الاحتواء التى سعى إليها كل قطب هو إقـــامة أحـلاف وقواعد عسكرية ومواثيق تحول دون وصول الجانب الآخر إلى مناطق نفوذه.(٥)

وكان الاتحاد السوفيتى قد رفض من قبل التصديق على اتفاقية "بريتـون وودز" لما رأى فيها هيمنة واضحة من الولايات المتحـدة، ومـن ثـم فقـد سـارع بتكويـن "الكوميكون" كتنظيم فى مقابل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، والذى يضم مجموعة الدول الاشتراكية للعمل على تجميع أوجه التعـاون الاقتصـادى والتجـارى والنقـدى والتكنولوجى.(٦)

وإزاء هاتين الاستراتيجيتين ظهر ما عُرف بالاسـتقطاب الدولـى فـى أعنـف صوره، والتى حاولت كل قوة استقطاب عدد من الدول التابعة، والتى كانت تُصنف وفقـا لمقدار تحيزها إلى هذه الكتلة أو لغيرها، الأمر الذى استغلته هذه الدول فـى الحصـول على مزيد من المعونات وإلا تلجأ إلى عدم الانحياز أو التلويح بالاتجاه نحو الطـرف أو المعسكر الآخر.(٧)

وقد أفرز هذا التوتر نتيجة هامة هى: زيادة التوتر الدولى بسبب سباق كل مـن القطبين على ضم أكبر عدد ممكن من الدول مستخدمـاً فى ذلك كل أسـاليب الـترغيب والتهديد.(٨)

أما دول العالم الثالث فقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الحركـات الوطنية التحررية، والتى ساعد على اشتعالها ما عانته من استنزاف لمواردها وطاقتـها من الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها، وبالفعل بدأت البـلاد المُستعمـرة تحصـل على استقلالها السياسى بإرث اقتصادى مشوه فى هياكلها الإنتاجية، والـذى يتضمـن مستوى متدنٍ من تطور القوى المادية بالإضافة إلى تميزه باستثمار ضعيف لرأس المال ومستويات ضعيفة لتعليم العمال، بل أيضا غلبة العمالة الأجنبية فى قطاع التصدير(٩)

كذلك سوء توزيع فى الدخول، وفقر، وجوع، وجهل، ومرض مما جعلها معتمـدةً على السوق العالمية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الدول كانت دائنـة لمسـتعمريها، إلاّ أن الأمر لم يغير شيئاً حيث بدا جلياً فى طلب مصر والهند الإفـراج عـن الأرصـدة

الإسترلينية المتراكمة على بريطانيا كديون أثناء مناقشات "ببريتون وودز" والذى قوُبل بالرفض باعتباره خارج نطاق الاتفاقية. (١٠)

ومع حركات التحرر بدا للدول الاستعمارية أنها سوف تفقد أدواتها التقليدية فى الاستعمار ومن ثم فقد كان عليها أن تبحث عن طرقٍ جديدة تستطيع من خلالها أن تحافظ على نفوذها وتجديد علاقات التبعية والاستغلال لهذه الدول من ناحية ومحاولة جذب هذه الدول إلى جانبها من ناحية ثانية، الأمر الذى قد يمكن معه القول بأن العلاقات الدولية مع العالم الثالث قد اتسمت بالآتى :

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة عامة تجاه العالم الثالث إلاّ بعد تفوقها فى الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تمسك بزمام الأمور فى المعسكر الغربى مع بدايات الحرب الباردة، حيث بدأت هذه السياسة تأخذ شكل الأحلاف والترتيبات والتى تعنى فى مضمونها سياسة الاحتواء، وقد تبلورت هذه السياسة فى العديد من دول العالم الثالث مثل حلف جنوب شرقى آسيا، ومشروع القيادة المشتركة فى منطقة الشرق الأوسط (تركيا والعراق وإيران وباكستان) ثم حلف بغداد.(١١)

واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها فى الهيمنة على العالم الثالث من خلال الحرب تارة ومن خلال العلاقات الاقتصادية سواء المنح عن طريق برنامج النقطة الرابعة أو برنامج الغذاء فى سبيل السلام وفقاً للقانون الأمريكى رقم ٤٨٠.(١٢)
أو الحجب تارة أخرى مستخدمة فى ذلك نفوذها فى المؤسسات الدولية الأخرى.(١٣)

أما دول أوربا فقد اتسمت علاقتها مع العالم الثالث بالتركيز على العلاقات الاقتصادية المتبادلة كشرط ضرورى لمستقبل واستمرارية وتعاظم النمو الاقتصادى الهائل الذى تحقق لدول أوربا حيث أن مصلحة أوربا فى الحفاظ على الروابط الاقتصادية بينها وبين دول العالم الثالث تعلو على مصالح أى قوة أخرى، وبالتالى فهى تسعى إلى قيام روابط دائمة وراسخة ومستمرة مع هذه الدول. الأمر الذى أسفر عن عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، والتى من أشهرها اتفاقية لومى، والتى ضمت ٦٤ دولة (ثلاث اتفاقيات ،١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٥) بغرض مساعدة الدول المنتسبة للحفاظ على

مصادر المواد الخام .

أما اليابان فلم تظهر علاقتها بالعالم الثالث إلاّ مؤخراً حيث اتجهت إلى زيادة المعونات للعالم الثالث إلى الحد الذى يجعلها من أكبر الدول المانحة للمعونات على مستوى العالم. والتى قد تصل إلى عشرة مليارات دولار سنويا فى منتصف التسعينيات، مع تخصيص أكبر للدول العربية وخاصة بعد أزمة البترول عام ١٩٧٣. (١٤)

أما الاتحاد السوفيتى (سابقا) وعلى الرغم من ادعائه فى أنه يقدم المعونات بعيدا عن أى أهداف سياسية، إلا أن واقع الأمر لم يختلف حيث يلجأ فى بعض الأحيان إلى التهديد بقطع المعونات كنوع من أنواع العقاب، إلا أن أهدافه تختلف، حيث لم تكن مسألة الثواب والعقاب أو زيادة هيبة الدولة السوفيتية هى الأهداف المنشودة فحسب، بل أن السوفيت نظروا إلى هذا المعونات الاقتصادى كوسيلة للإسراع فى عمليات التصنيع وخلق بروليتاريا حضرية فى الدول النامية، حتى يتسنى لها تصفية الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. (١٥)

ولم تكن عمليات الترغيب هذه قاصرة على المعونات الثنائية فقط، بل استخدمت الدول الكبرى مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الضغط على هذه الدول لإملاء شروطها، الأمر الذى بدا جليا فى طلب مصر لتمويل السد العالى عام ١٩٦١، كما سيتضح فى حينه.

إلا أن هذه الثنائية القطبية بين المعسكرين الغربى والشرقى قد بدأت تظهر بها بعض التصدعات، والتى أظهرت بعض القوى الأخرى فى مواجهة كل من المعسكرين.(١٦)

فقد برزت الصين فى مواجهة الاتحاد السوفيتي، كما ظهرت فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ظهور كل من اليابان كقوة اقتصادية رابعة، والمجموعة الأوربية كقوة خامسة. كل ذلك أدى إلى تعدد ميزان القوى، وسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتعاون الاقتصادى والاتفاق على للحد من سباق التسلح، الذى أرهق اقتصاد كل منهما.(١٧)

بالإضافة إلى ما رأته الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق أوربا الشرقية الفرصة لزيادة صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها.

كذلك فقد رأى الاتحاد السوفيتى أن مشكلاته الاقتصادية الناجمة عن بطء النمو فى إنتاجه الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو فى الناتج القومي، ما يمكن تحقيقه من منافع عن طريق استيراد أنواع معينة من السلع وفنون الإنتاج الغربية التى يمكن منها تطوير بعض الصناعات السوفيتية، وتوفير بعض المستخدمات اللازمة لرفع معدل النمو فى الزراعة، واستغلال موارد سيبريا والتى أعلن بريجنيف استعداد لاقتسام ثرواتها مع الولايات المتحدة، بل أنه يعلق أمالا كبيرة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاته مع الدول العربية وخاصة مصر. (١٨)

ومن ثم فقد ارتكز كل من القطبين طيلة السبعينيات على أعمدة أربعة يلعب بها كل قطب جذورها التجاور، والتفهم، والتعاون، والتنسيق.(١٩)

وقد لعب الوفاق الدولى دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذى لعبته الحرب الباردة، والتى كان العالم الثالث هو الورقة التى يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر.

هذا من جانب الوضع الاقتصادى الذى فرضته الحرب العالمية الثانية، ومن جانب أخر فقد سعت دول العالم للتوصل إلى حلول أخرى تدعم عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذى لا يمكن أن يتحقق فقط من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضرورى أن يؤسس على التماسك الفكرى والأخلاقى لشعوب العالم، (٢٠)

ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التى تحرص جميعها وفقاً لمواثقيها على بث السلام والتعاون فى العديد من المجالات التى تعالج القضايا الدولية المختلفة. (٢١)

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونيسف لمعالجة الأطفال المنكوبين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة

للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلاّ أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، والذى يتولى التنسيق بينها، وهى ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولى وغيرهم من المنظمات المتخصصة.(٢٢)

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضا القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة فى هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث فى منظمة اليونسكو - الأمر الذى سيوضحه البحث فيما بعد-مما جعل المعونات الخارجية سواء على المستوى الثنائى أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتى تخدم دول العالم المتقدم،(٢٣)' الأمر الذى يجعل من الصعب الحكم على الأغراض الحقيقية وراء هذا المعونات والتى جعلت موضوع المعونات من الموضوعات الشائكة الذى أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التى تناقش مدى جدية وفعالية المعونات . ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذى عرف باسم "الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء"، والذى مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموى من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية فى العالم الثالث)، فى محاولة لوضع حلول من منظور دولى شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبو إليه النفوس والمشاركة الخلاقة فى استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجى والاقتصادى فى الشمال لم يبلغ منتهاه بعد، كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التى دأبت على استهداف الزيادة فى مجموع الإنتاج الكلى ينبغى عليها أن تُعدل وتُكمل بحيث يظفر المجتمع بتوزيع أكثر عدالة للدخول مع مراعاة توفير

الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض على الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة .

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والجوع، وإقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة وأعلى كفاءة يتطلب تغيرات هيكلية أساسية فى نوعين من الأسواق: وهى أسواق تقوم فيها الدول النامية بدور المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدى عاملة وأسواق تلجأ إليها طالبة رأس مال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه المعونات الخارجي، وإنما فى تحقيق تغيرات جذرية فى الاقتصاد العالمى يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال فى حاجة ماسة إلى مثل هذا التغير الاقتصادى حتى تستطيع أن تؤمن ازدهارها فى المستقبل، وذلك نظراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل.(٢٤)

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقارير بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمعونات الخارجية، والتى مثلت تيارين أساسيين : هما التيار الراديكالى والذى ينظر إلى المعونات على إنه من الوسائل التى تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة فى حالة من الاعتماد عليها، وتقف ضد التغيرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعى والسياسي، وهى بهذا تبطئ من عملية التنمية فى الدول الفقيرة فى الوقت الذى تُؤمن الدول الغنية مصالحها عن طريق تملك المواد الخام، والأسواق، وفرض الاستثمارات الرابحة، كذا فهى تقوم فى نفس الوقت بتدعيم أو توسيع قبضتها السياسية على الجزء الأكبر من العالم،(٢٥)

الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون - أن التوصيات التى وضعت بخصوص المعونات المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى فى المقام الأول مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة فى تقليل الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولى خلال العام الأول لتولى مكنمارا كانت تعمل فى جزء كبير منها على تمويل المؤسسة

العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية،(٢٦)

(ففى عام ١٩٨٧ وصلت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليـــون دولار، الأمر الذى أدى بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار فائدة ديون العـــالم الثـــالث لتعويـــض الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها، وحتى تستطع جذب التوفير اللازم من المناطق التى حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجارى للدول الفقيرة، والذى يعتمد بشكل أساسى على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيـــث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتـــى تدر العملة الصعبة اللازمة لعمليات التنمية، الأمر الذى يشدد الوثائق علـــى دول العـــالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالى النقدى العالمى، ولكـــن رفع معدلات الفائدة يؤدى على المدى البعيد إلى خنق النمو الاقتصادى ليس فى العـــالم الثالث فحسب بل فى العالم بأسره.(٢٧)

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية فى دول العالم الثالث كان يتناســـب عكسيـــاً مع معدل المعونات الخارجية، حيث أنه يؤدى إلى انخفاض المدخرات الوطنيـــة والاستثمار، وبالتالى فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يحد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعيـــة والسياسية على مستوى العالم، فى مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمى لأجهزة التنميـــة ولكثير من مراكز دراسات التنمية التى مازلت تركز على تحليـــل العوامـــل الاقتصاديـــة والتكنولوجية (٢٨)

ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسى واضحة عندما نحلل شروط المعونات حيث يشـــكل المعونات العسكرى أكثر من نصف المعونات الخارجي، ومن هذا الجانب تدعم الجـــهات المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولـــى والوطنى القائم للعالم الرأسمالي، والذى تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيدهـــا على مبادئ العمل الحر، أو ميكانيزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنيـــة والملكية الأجنبية بصفة خاصة.(٢٩)

وفى مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليمينى المحافظ، والذى يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التى لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدائرة الفاسدة ما هى إلاّ مبرر غير منطقى، حيث أن الدول الصناعية قد تحررت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والذى يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لخدمة المصالح الاقتصادية العالمية.(٣٠)

وفى مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للعون، تظهر رؤى أخرى ترفض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التى يعتريها كثير من الشك، حيث ترى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية، (٣١) ، هو ما حدث لأوربا فى الستينيات، كذلك فهى تخفى ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية،(٣٢) يحاول بها قياداتها إلقاء تبعية التخلف على الدول الرأسمالية (٣٣).

ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للعون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم،(الكونية)، كما أنها تعنى فى مضمونها جانب إنسانى عقائدى يهدف إلى تقديم المعونات للفقير أو المحتاج.(٣٤)

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلقة بموضوع المعونات فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون المعونات ولم يستطع الصمود طويلا أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنموية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر فى أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتى حاولت التصدى لها من خلال عدد من الإجراءات التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وتمصير بعض الشركات، وبعض المعونات المتمثل فى القروض والمنح والتى قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد

كبير فى تحديد الجهات المانحة للعون، والذى قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح فى تحقيق المرجو منها، إلاّ أن العوامل الخارجية بتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضى على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧.(٣٥)

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أمالا وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع فى التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التى يمكن أن تساعد أى دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التى تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية (٣٦) من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية فى مجتمعات ما بعد الثورة، والذى يتطلب بالتبعية تغير ثورى فى تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة، (٣٧) لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال بالاتجاهات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى.(٣٨)

وكان من الطبيعى أن تتكفل الدولة بتمويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلاّ أنها وجدت نفسها فى مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبى احتياجات سوق العمل الوطني، والتى تعتبر بدورها الطريق الرئيسى إلى التنمية الاجتماعية (٣٩) إلاّ أنها تعانى من قلة الإمكانات التى تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها،(٤٠) ، كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجي، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم. (٤١) ومصر-كدولة نامية -حاولت بعد استقلالها أن تتحمل مسئولية التعليم الدولة، (٤٢) بدون اللجوء إلى أى عون خارجى . فى بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتى تميز بين اختلافات الأشكال الكولونيالية المختلفة،(٤٣) إلاّ أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التى خاضتها

مصر (كما صورها النظام السياسى آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذى أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة فى دور الرأسمالية الوطنية، والمعونات الخارجية سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف من المنظمات والمؤسسات الدولية، والتى كانت هى الأخرى تنظر إلى التعليم فى الخمسينيات والستينيات باعتباره حفرة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هى تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة الفيا، وتوفير المهارات والخبرات والقيادات للحكومات فى المجالات التى تعانى نقصاً،(٤٤) الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون عن الدور المحورى فى التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسى فى السياسات التعليمية فى هذه الدول، وفى طبيعة وحجم المعونات الدولى للتعليم،(٤٥) والذى يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالمعونات المقدمة للتنمية. حيث يتراوح بين ٥% بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و ١١% للعون الثنائى،(٤٦) كما أن المعونات المقدمة للتعليم - شأنها شأن المعونات المقدمة للتنمية - قابل للنقصان، (٤٧) ومرتبط بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة (٤٨) والذى عادة ما تكون مشروطاً بقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدماً. (٤٩) وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية المعونات الخارجية لسد العجز فى تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبيعة هذا المعونات فى مجال التعليم.

وعليه فإن موضوع المعونات الخارجية فى مجالات التنمية بشكل عام من الموضوعات الشائكة مما جعل موضوع المعونات الخارجية للتعليم - باعتباره حجر الزاوية لأى تنمية اقتصادية أو سياسية - من الموضوعات التى يصعب معها التأكد من الاستفادة الحقيقة من هذه المعونات. وأن كثيراً من الموضوعات التى تناولت هذا الموضوع كانت تتناول المعونات فى مجمله بدون تخصيص للعون المقدم للتعليم، وإن كانت بعض الدراسات القليلة التى تناولت هذا الموضوع قد ركزت على جانبين فقط هما

المعونات الثنائي، والأخرى ركزت على توظيف المعونات المقدمة للتعليم بشقيه الجامعى وقبل الجامعي، الأمر الذى استدعى ضرورة البحث فى طبيعة هذا المعونات ومدى تأثيره على تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر منذ ١٩٦١-١٩٩٠، والتى تتبلور فـــى عـــدد من الأسئلة وهى:

ما أثر المعونات الخارجية المقدمة على بناء السياسة التعليمية الوطنية؟

ما هى القوى والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة فى تقديم المعونات ؟

ما هى أهم الجهات المانحة للعون؟

ما هى أهداف تقديم المعونات ؟

ما هى مجالات المعونات الخارجية وحجمها ونوعياتها؟

ما دور المعونات الخارجية فى تطوير التعليم؟

كيف يمكن الاستفادة على نحو أفضل من هذا المعونات ؟

مصطلحات البحث:

تتحدد أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

المعونات : ويقصد به كافة أشكال المعونات المالية منه والفنى سواء فى صورة قـروض أو منح ثنائية أو متعددة الأطراف.

المنحة: انسياب لرأس المال من دولة إلى دولة كهبة، موجهة لقطاع بعينه وتخضع إلـــى بعض الشروط التى يحددها المانح (٥٠) .

القروض: تعتبر القروض من قبيل المعونات الأجنبية، ويشتمل أى قرض علـــى شروط أساسية هى:

مدة القرض: وهى الفترة التى تمتد منذ بدء عقد القرض حتى تلك الفترة التى ينتـــهى فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده.

فترة السماح: وهى عبارة عن عدد السنوات التى تنقضى منذ عقد القرض قبل أن يبـدأ البلد المدين فى دفع أقساط الدين.

سعر الفائدة: وهو ما يدفعه البلد المدين إلى الجهة الدائنة.

وهناك نوعان من القروض:

قروض ميسرة: وهى عبارة عن تلك القروض التى تُعقد لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح .

قروض صعبة: وهى تلك القروض التى تعقد لفترات قصيرة وبسعر فائدة مرتفع وتقل فيها فترة السماح.(٥١)

المنظمة الدولية: هى هيئة دولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها وتتمتع بإرادة ذاتية سواء فى مواجهة الدول الأعضاء أو فى مواجهة المجتمع الدولي، وتقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة، وتباشر قدراً من السلطات والاختصاصات يقوم على تحديدها الميثاق المنشئ للمنظمة. ولقيام أى منظمة يلزم توافر عدد من العناصر أساسية أهمها : الصفة الدولية وعنصر الدوام أو الاستمرار، وعنصر الإرادة الذاتية.

ومقتضى عنصر الصفة الدولية أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولا مستقلة ذات سيادة تمييزا لها عن المنظمات غير الحكومية. ويستثنى من شرط العضوية للدول المستقلة ما تسمح به بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية من قبول بعض الدول التى لا يتوافر لها صفة الدولة.

أما شرط الدوام أو الاستمرار فيقضى بأن تتمكن المنظمة الدولية بوصفها كيانا قانونيا مستقلا من أن تباشر الاختصاصات المنوط بها بصفة مستمرة دائمة، وهو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى ينفض بمجرد الانتهاء من بحث الموضوع الذى انعقد من أجله. ويقتضى تحقيق ذلك العنصر أن تتمتع المنظمة الدولية بقدر من التنظيم يتمثل فى وجود عدد من الأجهزة التى تتولى مباشرة اختصاصات المنظمة، وأن يكون بعض هذه الأجهزة أو إحداها فى حالة تأهب تمكنه من الانعقاد فى أية لحظة.

وعنصر الإرادة الذاتية مؤداه تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية التى تخولها اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ومباشرة التصفيات القانونية فى حدود ما

يقرره الميثاق المنشئ للمنظمة، ويظهر أثر تمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فى جوانب عديدة أهمها تمتع القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بالصفة الملزمة فى مواجهة الدول الأعضاء التى اعترضت عليها، وهذا ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، ولا تلتزم القرارات الصادرة عنه سوى الدول التى وافقت عليها وفى حدود الشروط التى قررتها حال موافقتها عليها.

كذلك يترتب على تمتع المنظمة الدولية بإرادة مستقلة ألا يُنسب إليها من التصرفات إلاّ ما كان صادراً عنها بوصفها وحدة قانونية مستقلة عن إرادة الأعضاء.

المراجع

١ -جامعة الكويت، الموسوعة السياسية، الكويت، ١٩٩٤ ص ص ٦٨٣، ٦٨٤.

2- Koeheane, Robert O, and Nye, Joseph S., Power and Interdependence, 2ed. edition, US, Harvard University, 1989, p 78, 79.

3 -رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف: دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨ ص ص ١٤٢-٢٣٠ (سلسلة عالم المعرفة، ع ١١٨).

انظر أيضا :

-كيندي، بول، القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠-٢٠٠٠، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. ١٩٩٣، ص ٥٠١ .

- Ronaldinelli, Dennis A. , Development Administration and US Foreign Aid Policy, London, Lynne Rieenner Publisher, 1987,p17 .

- 4- جامعة الكويت، مرجع سابق، ص ص ٦٨٣،٦٨٤ .

-5 - كيندي، بول، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥٤٦ .

-6 رمزى زكى، مرجع سابق، ١٥٤ .

7- Arnold, Guy, Aid and the Third World: the North South Divide, London, Robert Royce Limited, 1985, P17 .

-8- جامعة الكويت، مرجع سابق .

9- Carnoy, Martin, Education and Social Transition in third World, New York, Princeton University, 1990, P31,32 .

-10رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٥٤ .

11- Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubark, 4th edition, London, Weidnfeld and Nicolson, 1991, p 390 .

and

12- Muhammad Abd el -Wahab Sayed-Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1991, p p 108,109.

-13 رمزى زكى، مرجع سابق. ص ١٧٨ .

14- الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٠٤، ٩٠٥.

and

- Morrison, Elizabeth and Pureel, Randoff B, Players and Issues in US Foreign Aid, USA. , Kumarian Press, 1988, P10 .

- Clark, Paul G., American Aid for Development, New York, Praeger Pub., 1972, p20 .

15-مبارك العدوانى، اليابان وتنينات آسيا الجديدة، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، ثورة التسعينات: العالم العربى وحسابات نهاية القرن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٦٤-٢٨٤.

16-السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠،٦١.

- Tansky, Leo, US. and USSR. Aid to Developing Countries, A Comparative Study of India, Turkey, UAR, New York, Fedrik Paeger Pub., 1976, p 160 .

17- محمد سيد أحمد، الوفاق الدولى ومستقبل العالم، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، مرجع سابق، ص ص ٣٦١-٣٨٠ .

18كيندي، بول، مرجع سابق، ص ٦٠٥. وانظر أيضاً :

- 19أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد : محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥ صفحات متفرقة، (سلسلة كتاب المحروسة) .

20 سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت، دار الفارابى، ١٩٩١، ص ص ٥ -١٤.

and

- Tibor, Mende, From Aid to Recolnizeation: Lesson of Failure, London, Harres, 1973 p72 .- Keohane, Robert O., Ibid, pp154-1757 .

19جلال أمين، التحول إلى الانفتاح: العوامل الخارجية، فى جودة عبد الخالق (محرر)، الانفتاح: الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٦١٩، ص ١٠٠-١٠٢ .

-20 نازلى معوض، تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين، فى خلدون النقيب ومبارك العدوانى ، مرجع سابق، ص ص٧٣-٩٣.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التوازنات الدولية فى منطقة الشرق البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، الأهرام، ١٩٨٥، ص ص ١٧-٣٠ .

21 -اليونسكو، رسالة اليونسكو، نقلا عن افتتاحية ميثاق اليونسكو، لنـــدن ١٦ نوفمـــبر ١٩٤٥ .

22- United Nations, Basic Facts About The United Nations, New York, 1992, p 27 .
23 - I bid. various pages .

-24الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، القاهرة، المكتب الإعلامى للأمـــم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة .

25- Tibor Mende. Op.Cit, 78 .

-26 والت، برانت، الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء، الكويت، الـــدوق الكويتـــى للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتمـــاعى (تقريـــر اللجنـــة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة .

28 - إبراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحـــدة العربية، ١٩٨٩، (مشروع المستقبلات البديلة)، ص ١٣ .

29 -بوتومور، علم الاجتماع: منظور اجتماعى نقدى ترجمة عادل الهوارى، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٥، ص ص ٧٢-٧٥.

30- عدنان عبد الله يونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربى، فى خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، مرجع سابق. ص ص ٢٨٥-٢٩٧.

31- Arnold Guy, Op.cit, ,p 21
32- Stock Olav, European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance, Oslo, The European Association of Development Research and Training Institute 1984, p 26.
33 - Arnold, Guy, Op.Cit.

-34 محبوب الحق، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمـــد فـــؤاد بلبـــع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١، ٧٢ .

-35 مصطفى نور الدين، المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركـــز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢.

36- ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القـــاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥.

37- Arnold Guy, Op.Cit, ,p p157-160 .

-38 محمد محمود المهدلى، رأس المال الأجنبى والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت بالقاهرة ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٩١ ، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ص ١٧٨ - ١٩٧.

-39 فيليب كومبز، أزمة التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة محمد خيرى حربى، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧- ٣٣ .

40 - Carnoy, Martin, op.cit, pp 63,64 .

41- عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة: دراسات وقضايا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠ .

42 -Henry A Giroux, Theory and Resistance in Education: A Pedagogy for Opposition, London, Heinemann Educational Books, 1983, p 80 .

-43 شبل بدران، الثورة والتعليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨-٢٠٦ .

44- Carnoy, op.cit, p377.

45 and - Arnold Guy, op.cit, 25-28.

46- أمانى قنديل، التعليم وتحديات التسعينيات،

-47 أحمد الحصرى، بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية فى عصر الانفتاح، القاهرة، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالى، ع ٤١)، ص ٣٣،٣٤.

48- فيليب كومبز، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر، القاهرة، ترجمة أحمد خيرى كاظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.

49- جاى، دارام (محرر)، صندوق النقد الدولى ودول الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، القارة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.

50-Wahab ,Zaher ,A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica, Paper Presented at 38th Annual Northwest Anthropological Conference at Central Washington University, April, 1985, p 5 .

51- حلاق، جاك، الاستثمار فى المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية فى العالم النامى، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦ .

52-المرجع السابق، ص ٣٦٧ .

53-فيليب كومبز، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

-54الأهرام الاقتصادى، زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول، القاهرة، ١٩٩٠، أكتوبر ١٩٩٠.

55-حلاق، جاك، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

56 - إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ،القاهرة، حزب التجمع الوطنى الوحدوي، ١٩٩٤، (كتاب الأهالي، ع ٣)، ص ١٥٨.

انظر أيضا :

-أوريفيل، فراسواو سيرجان، فابريس، المعونة الخارجية من أجل التربية فى بلدان أفريقيا الواقعة وراء الصحراء أهى مفيدة؟ فى دورية مستقبليات، المجلد الثامن عشر، مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٨٨، ع ٤، ص ص ٥٠٠، ٥٠١ .

57 -انظر فى ذلك : رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٥٢،٢٥٣.

Volkov, M, I. A Dictionary of Political Economy, Moscow, Progress Publishers, 1985 .